مجلس النواب

فريق الأصالة والمعاصرة الرباط في 2023/06/21

الرقم : 11106

الى السيد وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز بتراب عمالة مقاطعة الحي الحسني

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

تم إبرام اتفاقية شراكة في إطار سياسة المدينة، لتمويل إنجاز مشروع إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز وإدماجها في النسيج الحضري بجهة الدار البيضاء، والتي وقعت عليها وزارات الداخلية، والاقتصاد والمالية، والسكنى وسياسة المدنية، ووالي جهة الدار البيضاء الكبرى، ورئيسيا مجلس جهة الدار البيضاء الكبرى، ومجلس المدنية، بالإضافة إلى شركة العمران الدار البيضاء، وشركة ليديك؛ هذه الاتفاقية تثير الملاحظتين الآتيتين:
أولا، أن الاتفاقية تتضمن العديد من الالتزامات الموكول تنفيذها إلى الوكالة الحضرية، والحال أنها ليست طرفا موقعا في الاتفاقية؛
ثانيا، أن من بين الالتزامات التي تقع على الجماعات المحلية (وهي التعبير الدستوري المستعمل قبل دستور المملكة لسنة 2011)، ما يلي "اتخاذ قرارات التصفية الخاصة بجميع الطرق المبرمج إنجازها، وذلك وفق التصاميم الخاصة بإعادة هيكلة المنطقة والمرفقة بهذه الاتفاقية"، والحال أن الاتفاقية المعنية لم ترفق بها أي "تصاميم خاصة"، وهو ما يحول دون تنفيذ هذا الالتزام؛
وفضلا عن ذلك، فإن عدد الأحياء الناقصة التجهيز، بتراب عمالة مقاطعة الحي الحسني، والتي تتطلب، بموجب الاتفاقية المذكورة، تدخلا من قبل مؤسسة العمران لغاية تجهيزها، بلغ عددها 19 دوارا، في وقت حدد فيه "مخطط توجيه التهيئة العمرانية"، عدد الدواوير الناقصة التجهيز في ثلاثة فقط (دواوير: احمر، الرمل والشعيبات)، وهو ما يطرح إشكال بالنسبة للدواوير المتبقية المعنية ببنود الاتفاقية، والتي لم يأت المخطط على ذكرها؛
وبناء عليه، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير المتخذة في هذا الصدد؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

صلاح الدين شنكيط